تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر

اذا فهمت « المعارضة » بمعناها العام ، وبأنها تتضمن كافة أنواع النشاط السياسى ضد نظام الدولة أو سياسة الحكومة ، دلت على حركة الصراع السياسى فى كل صورها ، واستوعبت التاريخ السياسى والاجتماعى بغير تخصيص. وتاريخ المعارضة المصرية على هذا النحو هو تاريخ مصر عامة . ولا يقوم مانع علمى من حملها على هذا المعنى العام ، ولكنها بهذه الصورة لا يكفيها مقال ولا كتاب . انما المعارضة المعنية هنا ، هى هذا النوع من النشاط الذى تسلم الحكومة بوجوده ، وترسم النظم السياسية للدولة وسائل ظهوره وتأثيره من خلال المؤسسات الرسمية للدولة . وهذا يفترض فيما يفترض ان يكون تنظيم الدولة من شأنه ان يكفل لهذا النشاط الظهور رغم مخالفته السياسة المتبعة . وان يكون فى امكانه هذا النشاط التأثير فى القرارات السياسية للحكومة منعا أو فرضا أو تغيير الحكومة نفسها

دراسة تاريخية اعدها

طارق البشرى

والصورة المثلى لنشاط المعارضة بهذا المعنى الخاص ، يتركز فى المعارضة البرلمانية بالنسبة للنظم السياسية التى تقوم على تعدد الاحزاب . وخبرة التاريخ المصرى تكشف عن وجود هذا النشاط منذ عرفت مصر الحياة الحزبية ، ومنذ عرفت المجالس النيابية . وقد ازداد نموها مع انتعاش الحركة الحزبية من جهة ، ومع تطور المجالس النيابية تشكيلا وسلطات . وتلاشى وجود تلك المعارضة مع غياب النظام الحزبى كنظام معترف به شرعا . وتأكد تلاشيه مع غياب الوجود المستقل للمجالس النيابية ، سواء فى الفترات التى افتقد فيها وجود تلك المجالس أصلا ، أو فى الفترات التى وجدت فيها وجودا يخضعها لسيطرة الاداة الحكومية التنفيذية او لسيطرة النظم الفردية المطلقة .

ومن العسير الفصل بين هذه المعارضة ، وبين النشاط السياسى الجماهيرى الذى يجرى خارج مؤسسات الدولة بواسطة الاحزاب المختلفة من خلال الصحافة والاجتماعات وغيرها . أن كلا من نوعى النشاط يتبع للنوع الآخر بعضا من ضمانات وجوده وفاعليته . ويصعب ضمان وجود المعارضة البرلمانية بغير نشاط الصحافة والاجتماعات ، ويصعب ان يقوم البرلمان بدوره بغير ان يكون موصول الاسباب والروابط بحركة الرأى العام خارجه . كما يصعب وجود النشاط الجماهيرى بغير وجود المعارضة البرلمانية التى تراقب حركة الدولة ازاء هذا النشاط ، وتراقب ماتكفله التشريعات له من أسباب الوجود والظهور .

• • •

عرفت مصر نظام المجالس النيابية منذ مائة عام وعشرا ، بانشاء مجلس شورى النواب فى ١٨٦٦ . وكان مجلسا استشاريا انشأه الخديو اسماعيل من أعيان الريف للمداولة معه فى الشئون المالية الخاصة . ولم نلحظ [illegible] معارضة منظمة رغم ماتوافر له من شكليات التنظيم البرلمانى المأخوذ عن النظم الاوروبية الحديثة .. وكل ما شاهده المجلس فى سنواته العشر الاولى ، انه مع بدايات الازمة المالية ارتفعت فيه أصوات شجاعة تناقش المسائل الضريبية والرى ، وتطالب بالغاء ما كان من الضرائب مخطئا أو مرهقا أو مبالغا فيه ، وذلك دون التعرض لأسس السياسات المتبعة ولا لما تورط فيه الخديو من ديون ارهقت البلاد .

ومنذ 1876 بدأت البراعم الحقيقية

للمعارضة تتكون بالمجلس . وكان من أسباب ظهورها استفحال الازمة المالية وما ولدته من تدخل أجنبى ، ومن تحصيل للضرائب بطريقة أقرب لأعمال الغصب والابتزاز . ومن هذه الاسباب ان تشيع جوا من السخط والفوران ، ولكنها وحدها لا تخلق معارضة فعالة منظمة . انها السبب المباشر لظهور المعارضة هو ما عرفته تلك الفترة من تجمع وتحرك سياسى نشط اذ عرف نشاط الافغانى وجماعته ، وظهرت صحف وطنية وديمقراطية منها « مصر » ، « التجارة » ، « الوطن » ، « ابو نضارة » ، « التنكيت والتبكيت » ، ومن وراء ذلك تألفت الجماعات السياسية المناوئة للخديو والاجانب ، وعلى رأسها الحزب الوطنى القديم . ومما له دلالته الصريحة ، أن عبد السلام المويلحى الذى تزعم المعارضة بمجلس الشورى كان من الصفوة المحيطة بالافغانى والحزب الوطنى . وقد وقف المويلحى فى مجلس ١٨٧٩ يعلن مع غيره أنهم وكلاء الأمة المدافعين عن حقوقها ، ويطالبون بتقرير مسئولية الوزارة كاملة أمامهم ، ويستدعون الوزراء لمناقشتهم فى السياسات المالية والضريبية ، ويهاجمون وزارة نوبار ووزير ماليتها الانجليزى ووزير أشغالها الفرنسى ، ويطالبون الا يصدر قانون الا بموافقتهم والا تشرع سياسة الا بمشاركتهم . ويجرى ذلك على مسمع ومرأى من الصحافة والرأى

فلما ذهب رياض باشا للمحسن

فى ٢٩ مارس يعلن قرار الحكومة بتحديد بفض دورة انعقاده ، اعلن المجلس رفض الانفضاض محتجا على امتهان الحكومة له مهددا بالثورة ، وذلك فى موقف اشبه بموقف ميرابو عند بداية الثورة الفرنسية .

• • •

وقد جرت الاحداث بعد ذلك شوطا بعيدا . بما كان من ثورة عرابى ووضع دستور ١٨٨٢ الديمقراطى الذى [illegible] له الاستقرار ، ثم هزيمة الثورة واحتلال الانجليز مصر . ومن الجلى ان اسفرت هزيمة الثورة عن تصفية أجهزتها وتنظيماتها ومؤسساتها الوطنية والديمقراطية ، ودخل المصريون مرحلة طويلة ممتدة من الجفاف السياسى والوحشة ، ولم تستعد الثورة خطاها الا مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات العشرين . الغى دستور ١٨٨٢ ومجلس نوابه ، ووضع قانون نظامى فى ١٨٨٣ يشكل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . يتألف الاول من ٣٠ عضوا منهم ١٤ معينين والرئيس والباقى منتخبون عن المحافظات . وتتألف الثانية من اعضاء المجلس الاول فضلا عن الوزراء و ٤٦ عضوا منتخبا على درجتين . ووظيفة المجلس الأول استشارية فى مناقشة القوانين والميزانية ، ووظيفة الجمعية استشارية ايضا فيما عدا تقرير الضرائب الجديدة .

ومع تواليع القرن الحالى ، ظهرت صحيفة « اللواء » الوطنية ، ثم « الجريدة » ، وما لبثت ان تكون الحزب الوطنى وحزب الامة وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فى ١٩٠٧ . وسجلت الحركة السياسية الوطنية نموا سريعا ، سيما بعد ان استقامت لها تنظيماتها المختلفة ، فقام بجوار الحزب الوطنى ، نادى المدارس العليا فضلا عن ظهور التنظيمات النقابية والتعاونية . وعرفت اضرابات الطلبة والشباب ومظاهراتهم من أجل المطالبة بالدستور وكفالة الحريات ، والاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وعلى اعادة قانون المطبوعات القديم ، وغير ذلك مما لامجال لتفصيله فى هذه العجالة .

والمهم ان هذا الانبعاث للحركة السياسية الجماهيرية ولتنظيماتها ، قد نضح على الهيئات النيابية القائمة ، خاصة منذ ١٩٠٨ ، اذ انبعثت فيهما المعارضة ، رغم بقاء تلك الهيئات على حالها الاول من حيث التشكيل الضيق والسلطات المضمونة . ودل ذلك على ان العنصر الحاسم لوجود المعارضة الفعالة لايتعلق بتشكيل الهيئات النيابية أو سلطاتها ، بقدر مايتعلق بوجود الجماعات السياسية النشيطة وبحيوية التيارات السياسية . وهذا العنصر هو الضيق بأن يكسب الهيئات النيابية وظائفها الديمقراطية الحقة ، فضلا عن الحيوية فى رقابة الحكومة والقدرة على التأثير فى قراراتها . وهذا يؤكد ماهو مسلم فى الفكر السياسى ، من ان مايكسب الهيئات النيابية سلطتها ازاء الاجهزة التنفيذية المسيطرة على وسائل العنف المشروع ، هو ما تتمتع به هذه الهيئات من روابط موصولة بالرأى العام ، ولا يكون الرأى العام قوة مؤثرة الا بانتظامه فى جماعات محددة .

وفى ١٩١٣ استبدل بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، هيئة نيابية واحدة انشئت باسم « الجمعية التشريعية » تتكون من ١٧ عضوا معينا و ٦٦ عضوا منتخبا على درجتين ، ولها رئيس ووكيل معينان ووكيل منتخب وكان

بريشة : يوسف فرنسيس

المسائل المادية ، الى مستوى القضايا السياسية والديمقراطية العامة .

بقدر مايتهيب الكاتب عند تناول الاحداث الجسام ، بقدر ما يتهيب تماما عندما يمنحه ضيق المجال عن الافاضة وهنا تكمن الصعوبة فى الحديث عن ثورة ١٩١٩ ودستور ١٩٢٣ وتاريخ المعارضة فى ظله . أسفرت الثورة [illegible] السياسية خلال الثلاثين عاما التالية ، نشأة « الوفد المصرى » كتنظيم شعبى يقود الحركة الوطنية الديمقراطية ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الصيغة العلاقات المصرية البريطانية رغم معاهدة [illegible] ودستور ١٩٢٣ كنظام للحكم السياسى . وقد اعترف تصريح ٢٨ فبراير باستقلال مصر مع بقاء الاحتلال ومع تحفظات تجيز له التدخل فى شئونها ، واعترف الدستور بالسيادة للأمة المصرية مع بقاء عدد من السلطات فى يد الملك ، وكان الوفد هو المؤسسة السياسية المقدر ان تجرى الصراع من خلال هذه الاطر لصالح الحركة الوطنية الديمقراطية .

صدق عبد العزيز فهمى عندما وصف دستور ١٩٢٣ بأنه « تعاقد » بين الملك والامة . ووجه الصدق فى ذلك ان الدستور كان اتفاقا بين خصمين ، ولكنه لم يكن اتفاق مصالحة ، بقدر ماكان صيغة منظمة للصراع بينهما . ومايكسبه أى من الطرفين انما يكون أخذا من الآخر . ومن هذا المنطلق قسمت السلطات الدستورية على محورين ، الملك [السلطة الفردية] والبرلمان [سلطة الامة] . وباختصار شديد ، فالملك يعين الوزارة وخمسى مجلس الشيوخ ويحل مجلس النواب ، ويعين الموظفين والضباط ويعزلهم ، وكذلك رؤساء الهيئات الدينية ، ومجلس النواب يسقط الوزارة ويسائلها حتى عن قرارات الملك ، والوزارة المشمولة بتأييد مجلس النواب هى من يستعمل الملك سلطته بواسطتها وهى من يوقع معه فى جميع الشئون ومنها لاشك تعيين الموظفين والضباط وعزلهم ومجلس النواب والشيوخ هما من يصدر القوانين التى تحكم سائر الروابط والمراكز . وبمعنى آخر فقد خول الدستور الملك عددا من السلطات ، ثم وازنها بأن خول الوزارة المؤيدة من البرلمان امكانية احتواء سلطة الملك واستيعاب ارادته . وترك الدستور للمستقبل ان يحسم تلك القضية ، أى من المهيمنين يمكن أن يستوعب الآخر . وكان تاريخ الاعوام الثلاثين التالية هو تاريخ الصراع حول هذه المسألة ، ودارت المعارك سجالا تتبادل فيها الانتصارات والهزائم .

• • •

ان النظرة العجلى توحى بأنه فى ظل النظام النيابى الذى شرعه دستور ١٩٢٣ ، والقائم على فصل السلطات وتعدد الاحزاب ، يتداول الحكم والمعارضة البرلمانية بين الاحزاب المتنافسة تباعا . بحيث يكون الوفد فى المعارضة اذا كان الاحرار الدستوريون فى الحكم ، والعكس بالعكس . وبحيث يكون الميدان الاساسى لظهور المعارضة ونشاطها هو مجلس النواب ، الذى يملك سحب الثقة من الوزارة واسقاطها . وبحيث يكون حزب الاغلبية النيابية هو من يشكل الوزارة ، ويكون توليه الوزارة سيطرة فعلية منه على السلطة . وهذا النظر صحيح فى صورته العامة والشكلية ، ولكن ترد عليه فى التجربة المصرية تحفظات وتفصيلات تحد كثيرا من اطلاقه .

قدرا من التمثيل يمكنه من ايجاد معارضة قوية لها تأثير فعال على حزب الاغلبية الحاكم ، ويمكنه من تولى الحكم مستقبلا بتعديل طفيف فى الموازين .

وبهذا التكافؤ نفسه تستطيع كل من القوتين السياسيتين غير البرلمانيتين [الملك والانجليز] المناورة بين الداخل . ولكن انتخابات ١٩٢٣ قلبت الحسابات [illegible] تزيد على ٩٠٪ بمجلس النواب ، كما أصاب أغلبية كبيرة فى انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ، ثم استطاع سعد زغلول ان يكسب من الملك [illegible] الشيوخ . فصار الوفد صاحب الهيمنة على البرلمان بغير منازع . ولم يكن للاحرار بمقاعدهم الستة بمجلس النواب ولا للحزب الوطنى بمقاعده الاربعة فيه ، ان يكن لهم منفردين او مجتمعين ان يشكلوا معارضة ذات وزن . وتأكدت الصورة ذاتها فى انتخابات ١٩٢٥ التى انتصر فيها الوفد رغم كل اجراءات القمع والتضييق التى مارستها حكومة احمد زيور ضده . وتكررت النتيجة فى كل انتخابات حرة اجريت .

تحسد حذر الملك والانجليز ، فى ان تستطيع وزارة الوفد بتلك الاغلبية الكاسحة ، أن تدير أجهزة الدولة ، محور البرلمان وحده ، لتصبح صاحبة السلطة الشرعية والفعلية خلفا للملك والانجليز ، وان تفرض دستوريا تغيير مفارع سلطاتها عن جهاز الادارة الحكومية وان تستوعب ارادة الملك « الدستورية » . وقدر هؤلاء ان تشددهم ضد الوفد لن يمارس من خلال حكومة نيابية ومعارضة برلمانية ، انما سيكون من خلال مايسيطرون عليه فعلا من قوة مادية ، ومن سلطان الامر الواقع الذى يهيمنون به على جهاز الادارة .

وقد مورست المعارضة فعلا ضد وزارة الوفد ١٩٢٤ ، قادها رجال الحزب الوطنى ، واثارت كثيرا من أهم القضايا ، انتقدت خطاب العرش الذى القاه سعد زغلول ، لما ورد فيه عن تحقيق « الامانى الوطنية » بدلا من تحقيق « الاستقلال التام » ونقبت فى العبارة الاولى عن ملامح التعاون مع الاحتلال ونقدت تراخى الوزارة فى مقاومة السياسة الانجليزية فى السودان ، كما نقدت تنفيذها لقانون تعويضات الموظفين الاجانب الذى يسرق الميزانية بتعويضات مبالغ فيها . ولكن هذه المعارضة لم تكن مشكلة الوزارة ، فهى تصدر عن حجم حد صغير ، وهى فى النهاية تمثل حدا لا تبعد بعيدة عن أهداف الوفديين . انما كانت المعضلة امام الوزارة ، ان المقابض الحقيقية للسلطة لاتكاد تلامس أطراف أصابعها الممدودة ، وانه يلزمها صراع مضن ومزمن ومتطاول حتى تستطيع القبض عليها .

• • •

تلك كانت مكامن القوة والضعف لدى كل من الفريقين ، ودار الصراع بينهما حول مؤسسات الدستور ، ويمكن ادراك ثلاث مراحل للصراع الدستورى بين الطرفين ، منها تظهر الظروف الملموسة لنشاط المعارضة ومجالها .

المرحلة الاولى ، من ١٩٢٥ الى ١٩٣٥

لقد ظهر انتصار الوفد فى انتخابات ١٩٢٥ ، ان خصمه « الدستورى » على السلطة لن يزول بتوريط باستقالة او مناورة ومن هنا جرت محاولات الملك تحطيم الدستور . بدأ بحل مجلس النواب الجديد فى ١٩٢٥ مخالفا الدستور الذى **يمنع تكرار الحل للسبب نفسه. ولم يعترف البرلمان بهذا الحل فاجتمع فى** ١٩٢٦ مقررا سحب الثقة من وزارة زيور واسقاطها . وكانت دلالة الحدثين جد خطيرة ، اذ اصطدمت مؤسسات الدستور بعضها ببعض وصارت فى وضع أشبه بالحرب الاهلية بين وزارة الملك وبين البرلمان . الوزارة اسقطت البرلمان وأهدرت شرعيته ، والبرلمان اسقط الوزارة وأهدر شرعيتها ، فانقسمت الدولة « دستوريا » الى وزارة تمثل [illegible] [سلطة تشريعية] يمكن أن يعمل وحده . وتكاد تظهر هنا ملامح دولتين منفصلتين ، لولا أن الاوضاع السياسية والتاريخية لم تكن تسمح لاى من الطرفين بمثل هذا التمادى والاستمرار فى توكيد الاحداث . فائتلف الوفد مع الاحرار مستغلا ابتعاد الاحرار عن الملك ، واستعداد الانجليز مؤقتا لهذه ، وجرت انتخابات ثالثة تولى الحكم بعدها . وجاءت المحاولة الثانية لتحطيم الدستور فى ١٩٢٨ بعد اسقاط وزارة مصطفى النحاس الاولى بتشدد من الملك والانجليز ، فقررت وزارة محمد محمود [الاحرار الدستوريين] وقف الحياة النيابية صراحة والغاء البرلمان ، واستمر ذلك حتى اكتوبر ١٩٢٩ . ثم جاءت المحاولة الثالثة فى وزارة ١٩٣٠ عقب ضرب وزارة النحاس الثانية ، برمته ، ووضع دستورا آخر يطلق سلطته ، وبقى دستور ١٩٢٣ حتى أعيد فى ١٩٣٥ . فكان هذا الهجوم الملكى على الدستور يتم دائما عنيفا وقدية ، وقد تدرج من مخالفة الدستور الى وقف الهيئة النيابية ، ثم الى الالغاء التام . والملاحظ ان الوفد لم يمارس معارضة برلمانية طوال هذه الفترة ، فهو اما فى الحكم منفردا او مؤتلفا ، واما أن الدستور مخالف أو موقوف او ملغى .. وفى ظل دستور ١٩٣٠ قاطع الوفد الانتخابات ولم يدخل البرلمان أصلا . أما المعارضة غير الوفدية تكاد تظهر الا على يد الحزب الوطنى خلال حكم الائتلاف الوفدى الحر ، الاحرار قاطعوا انتخابات ١٩٢٩ التى أعادت الوفد للحكم .

المرحلة الثانية ، من ١٩٣٥ الى جاءت مع الاعداد لمعاهدة ١٩٣٦ ومع انسلاخ السعديين من الوفد مع الاحرار والملك تحالفا وثيقا ظهور احزاب جماهيرية معارضة تتحدى شعبيته وان لم تصبح انتخابية ، وهى مصر الفتاة والا المسلمون فى أطر هذه الظروف بدأ دستور ١٩٢٣ أكثر احتمالا لنك ، وان موازنة قوة الوفد أكثر مكانا ، ثم ان الضغط العنيف الذى انتهجه فى ١٩٣٥ الدستور لم يترك له خيارا فى هذا الشأن ، فعدل عن تحطيم الدستور متخذا سبيلا آخر وقد نال الوفد بتطبيقه الاغلبية انتخابات ١٩٣٦ وشكل بها وزارته استمرت حتى ديسمبر ١٩٣٧ اقيلت وحل مجلس النواب . ثم انتخابات حققت النتيجة بنجاح ائتلاف الاحرار [١٠٠ عضو] والسعديين [٨٠] والمستقلين ولم ينجح الا ١٢ وفديا . الحكومات المتتالية الى هذا الملكى ، الذى لم تحط الوفدية ازاءه بقوة ذاته وزن النواب ، وذلك حتى عاد الوفد ٤ فبراير ١٩٤٢ بانتخابات جديدة الاحرار والسعديون .

المرحلة الثالثة : من 1944 حتى 23 يولية 1952

بدأت بانتخابات 1944 التى قاطعها الوفد)على

الثالثة من الوزارة [، وانتهت بالانتخابات الثانية فى ١٩٤٩ التى فاز فيها بأغلبية كبيرة . وحملت تلك المرحلة سمات المرحلة السابقة ، حتى يصعب تمييزها كمرحلة مستقلة ، وحتى اعتبار الفترة من ١٩٣٥ الى مرحلة واحدة ، وذلك بالنظر الى التوازنات الدستورية بين القوى تتداول الحكم ومعارضته من [illegible] هذه المرحلة تميزها وخصوصيتها أن قسما كبيرا من الرأى العام قد خرج باتجاهاته وأساليبه عن التى رسمها الدستور ، وعن التى شيدها العمل السياسى . يبدو للنظرة العابرة ان العهود قد صارت أكثر استقرارا . نواب ١٩٤٥ أول مجلس يستمر الخمس الكاملة دون أن يحل . الحقيقة ان تبيت مسار احد لا لان قسما كبيرا من فاعلية والافكار تدور معارضة فى مجلس الا من ثلة قليلة

البقية غدا